لبنان على خريطة طريق الحرير

بقلم الباحثة الاقتصادية: زينب سيف الدين

مقدمة:

ما بين لبنان والصين علاقة منسوجة بالحرير منذ ما قبل التقويم الميلادي. منذ سنة ١١٥ (ق.م.) بدأَت الشواطئ اللبنانية تستقبل الحرير الخام من الصين لتُحاك خيطانه ويُصبغ قماشه ويُرسل جاهزاً إلى أَباطرة روما ووجهائها الذين كانوا يتباهون بإرتداء الثياب الحريرية .

نتج عن إزدهار تجارة الحرير في جبل لبنان "توسيع مرفأ بيروت، زيادة الناتج المحلّي وفرص العمل، تأسيس جامعة القديس يوسف (١٨٧٥) فرعاً لجامعة ليون (بدعم تجّار الحرير في تلك المدينة)، ونشوء مدارس خاصة لإرساليات كاثوليكية، فكان الحرير أحد المداخل الأساسية للغة الفرنسية إلى لبنان.

فما هي انعكاسات طريق الحرير الذي تنوي الصين اعادة إحيائه، على العالم، المنطقة ولبنان تحديدا؟ وهل سيستفيد البلد من هذا المشروع كما استفاد في ما مضى من اقتصاد الحرير؟

اولا": ما هو طريق الحرير:

يرجع تاريخ طريق الحرير إلى القرن الثاني ق.م، وكانت عبارة عن مجموعة من الطرق المترابطة تسلكها القوافل، بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وآسيا الصغرى وأوروبا، وكان من أهم هذه البضائع الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل والعطور والعقاقير الطبية. كما ساهمت هذه الطريق في نقل المعارف والثقافات بين الحضارات المختلفة، فانتقلت عبرها الديانات والفلسفات والفنون. أما طريق الحرير البحرية،

فهي مصطلح أُطلق على مجموعة من الطرق التجارية البحرية التي ازدهرت متزامنة مع طريق الحرير البرية تقريباً، وكانت تربط بين الصين ومناطق في آسيا وأفريقيا.

اليوم، رجع مفهوم "طريق الحرير" التاريخي إلى الواجهة مع نية الحكومة الصينية بأن تجعله واقعاً خلال سنوات قليلة، حتى يكون خطاً سريعاً للبضائع والمسافرين والطاقة، يخترق العالم القديم ويؤمّن ربط الصين بمحيطها الآسيوي وأسواق التصدير ، بعد أن طرح الرئيس الصيني شي جينبينغ مبادرة بناء الحزام والطريق في عام ٢٠١٣. وكمتابعة لذلك، أصدرت الحكومة الصينية وثيقة بعنوان "تطلعات وأعمال حول دفع البناء المشترك للحزام والطريق". وفق هذه الوثيقة، يتركّز الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على ثلاثة خطوط رئيسية: الخط الأول يربط بين الصين وأوروبا مروراً بآسيا الوسطى وروسيا؛ والخط الثاني يمتد من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا، والخط الثالث يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. أما طريق الحرير البحرية للقرن الحادي والعشرين فتتركّز على خطين رئيسيين: خط يبدأ من الموانئ الساحلية الصينية ويصل إلى المحيط الهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي وانتهاء بسواحل أوروبا؛ وخط يربط الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ. ويشمل الحزام والطريق أكثر من ستين دولة في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، حيث يبلغ إجمالي عدد سكانها ٤,٤ بلايين نسمة (أي ٦٣ في المئة من سكان العالم) ويبلغ حجم اقتصاداتها ٢١ تريليون دولار أميركي (أي ٢٩ في المئة من الاقتصاد العالمي الحالي).

ونظراً لكون لبنان أحد الدول الواقعة على خط طريق الحرير، ويشكّل صلة وصل بين الشرق والغرب بحكم موقعه وتنوعه الثقافي، جذب اهتمام الصينيين كمركز تجاري وبوابة عبور إلى الدول العربية، لاسيما إلى سوريا التي باتت محط أنظار المستثمرين، تمهيداً لورشة إعادة الإعمار المرتقبة عاجلاً أم آجلاً.

ورسمت هذه الوثيقة مجالات رئيسية للتعاون الدولي في بناء الحزام والطريق. ويعدّ إنشاء شبكات البنية التحتية التي تربط بين شتى المناطق مجالاً ذا أسبقية في هذه المبادرة، ما يعني بناء مشاريع تتعلق بشق الطرق ومد السكك الحديد في المناطق المسدودة، والمنشآت الأساسية لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي، والحفاظ المشترك على أمن أنابيب النفط والغاز، وبناء الممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، إضافة إلى توصيل كابلات شبكات الاتصال ومن أجل تسهيل التجارة والاستثمار، تقترح الوثيقة إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية، وبناء مناطق التجارة الحرة، ودفع التوازن التجاري، وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود، والتعاون في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة، وفي الحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة التغير المناخي، وتتطلب المشاريع التنموية الكثيرة والمتنوعة دعماً مالياً كبيراً لا يمكن توفيره إلا بالتعاون الدولي.

سيتم فى إطار المبادرة شق طرق برية وبحرية و جوية ومرافق نقل واتصالات وتوليد كهرباء وطاقة وسكك حديدية جديدة بحيث تزيد حركة التدفقات للسلع والمعلومات والسياحة والطلاب ورجال الاعمال والتكنولوجيا الحديثة والمعارف العملية بين الصين وشتى بقاع العالم، وخلال سنوات قليلة سيكون النقل والسفر بين الصين وأوروبا على سبيل المثال أيسر وأسرع بكثير من الوقت الراهن، مما سيكون له بالغ الأثر في توسيع الاستثمارات الخارجية **وتعزيز النفوذ العالمى لبكين من خلال وضع آليات لزيادة الاستثمارات الصينية فى مشروعات البنى التحتية والمشروعات التجارية فى الدول الأخرى التي بحاجة ماسة إلى تطوير الطرق والبنية التحتية و التي تقع على طريق الحرير.**

لذا بادرت الصين إلى إنشاء صندوق طريق الحرير الذي يهدف إلى الاستثمار في المشاريع المعنية، كما دعت إلى إنشاء أجهزة مالية متعددة الأطراف، منها **البنك الآسيوي للاستثمار في**

البنية التحتية .(AIIB) والجدير بالذكر أن ٥٧ دولة في القارات الخمس أعلنت انضمامها إلى هذا البنك كأعضاء مؤسسين ، منها معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة واليابان وكندا. ومن الشرق الأوسط انضمت إليه كل من السعودية والإمارات والكويت وقطر وعمان والأردن ومصر وإيران وإسرائيل.

ولم تقتصر المبادرة الصينية على الجوانب المادية فحسب بل شملت جوانب إنسانية وروحية، مع التأكيد على أهمية التواصل بين الشعوب. لذا، دعت الصين إلى تعزيز التبادل الثقافي والأكاديمي والإنساني والإعلامي بين الدول المعنية، ووعدت بتقديم عشرة آلاف منحة حكومية سنوياً لطلاب هذه الدول للدراسة في الجامعات الصينية، كما بدأت أو واصلت تنفيذ برامج ثقافية متبادلة مع البلدان ذات الصلة. وقد أشار تقرير بحثي بعنوان "بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير: الرؤية والمسار"، نُشر في بكين في ٢٠١٥/٦/٢٨ إلى أن هناك ثلاث خطوات يمكن تنفيذها من أجل بناء الحزام الاقتصادي على طريق الحرير، ومن المتوقع أن يتم بناؤه أولياً بحلول عام ٢٠٤٩. وبحسب التقرير، فإن بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير يمكن تنفيذه وفقا لـ "إستراتيجية ثلاث خطوات": فترة التعبئة الإستراتيجية من الآن حتى عام ٢٠١٦، فترة التخطيط الاستراتيجي من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، فترة التطبيق الاستراتيجي من ٢٠٢١ إلى ٢٠٤٩.

ثانيا": لماذا طُرحت مبادرة طريق الحرير في الوقت الراهن؟ وما هو منطقها وأهدافها؟

للإجابة عن السؤال الأول، ينبغي ذكر الخلفيات الداخلية والخارجية لطرح المبادرة.

داخلياً، تراكمت للصين قدرات اقتصادية وثروات مالية هائلة بفضل عملية الإصلاح والانفتاح التي انطلقت عام ١٩٧٨، حيث إن حجم الاقتصاد الصيني في نهاية عام ٢٠١٤ قد بلغ ١٠,٤ تريليون دولار أميركي (يأتي بعد الاقتصاد الأميركي مباشرة)، واحتياط العملات الأجنبية الذي تحوزه

الصين قارب ٤٠٠٠ بليون دولار (يأتي في المرتبة الأولى عالمياً). كما أصبحت الصين متقدمة في البنية التحتية والتصنيع والقطاع المعلوماتي. وهناك ميزة أخرى وهي تجربتها في التنمية التي نجحت في الارتقاء بالبلاد من إحدى أفقر دول العالم إلى ثاني أكبر اقتصاد خلال بضع وثلاثين سنة فقط. إنها تجربة فريدة لأنها ليست مفروضة على الصين من الخارج بالقوة، ولا تعني تقليداً لأي نموذج جاهز أو نقلاً لأي نظرية ثابتة، بل نتيجة الاجتهاد الصيني المبني على أرضية الواقع الصيني، مع الاستفادة من تجارب الشعوب. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعاني الصين حالياً من مشكلات هيكلية في تطوير اقتصادها، مثل فائض القدرة الإنتاجية وضعف الطلب المحلي، والصعوبات في زيادة صادراتها إلى البلدان الغربية بسبب السياسات الحمائية، كما أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إصلاح نمط التنمية وإيجاد دوافع نمو جديدة.

اما خارجياً، فيختلف الوضع العالمي اليوم عنه في أواخر القرن الماضي. اليوم، يمر النظام العالمي بأزمات اقتصادية حادة انطلقت قبل سنوات من مركز هذا النظام، وهو الولايات المتحدة. علت أصوات في العالم الثالث، بل في داخل المجتمعات الغربية، لمساءلة النظام العالمي الحالي. ووجّه مفكرون كثر أصابع اتهامهم إلى العواقب السلبية للعولمة الرأسمالية، المتمثلة في تهميش بلدان العالم الثالث، وغلبة منطق الرأسمال الخالي من البعد الإنساني، واقتران معونات غربية بشروط سياسية لا تراعي الظروف المحلية، كالمكونات الثقافية والخلفيات التاريخية، ونتيجة لهذه العواقب ازدادت دول ومناطق فقراً وتخلفاً، بل دخل بعضها في متاهات صراعات وحروب لا تجد الأمل في الخروج منها. وفي الناحية الاقتصادية، أصاب العالم الاختلال الاقتصادي، حيث يفتقر الاقتصاد الغربي الناضج إلى الحيوية وزخم النمو، **أما الدول النامية فظلت تعاني من النقصان في رأس المال وهشاشة البنية التحتية وضعف القدرة الإنتاجية، وهي أمور يمكن أن تشارك الصين في إيجاد حلول لها.**

ثالثا"- لبنان وطريق الحرير:

العلاقات قديمة بين لبنان والصين وتعود إلى زمن طريق الحرير بين القرن الثاني قبل الميلاد لغاية نهاية القرن السابع عشر بعد الميلاد. وكانت هذه الطريق المزدهرة ممراً تجارياً عظيماً يبدأ في الصين وينتهي على شواطئ صور وصيدا وبيروت وجبيل، حيث كانت تبدأ منها طرق تجارية بحرية أخرى إلى أوروبا وسائر أنحاء العالم.

وبعد فترة من الركود، عادت العلاقات التجارية في خمسينات القرن الماضي تزدهر مجدداً، بفضل قيام لبنان بتوقيع أول اتفاق تجاري مع الصين في عام ١٩٥٥، في عهد رئيس الجمهورية اللبنانية الراحل الرئيس كميل شمعون. وحصل التوقيع داخل قصر الأونيسكو في بيروت بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ بين الجمهورية اللبنانية، وجمهورية الصين الشعبية.

كل ذلك شكّل سابقة لا مثيل لها في العلاقات الدولية لأنه حصل قبل الاعتراف الرسمي للبنان بالصين الشعبية الذي تم في ما بعد في العام ١٩٧١. وكان لبنان بموجب هذا الاتفاق التجاري أول بلد عربي بل أول بلد في العالم بأسره يقيم علاقات تجارية تحت مظلة رسمية، من دون وجود

علاقات دبلوماسية بين البلدين. وقد نجح هذا الاتفاق الفريد من نوعه في توفير فرص هائلة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ولبنان، وكذلك مع سائر الدول العربية عبر لبنان الذي فتح أبواب التسويق أمام جميع منتجات الصين.

في هذا الاطار عقدت في لبنان الدورة السادسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الرابعة لندوة الاستثمار في إطار المنتدى العربي – الصيني بتاريخ ٢٦ – ٢٧ أيار/٢٠١٥ تحت شعار "بناء حزام اقتصادي لطريق الحرير".

حيث أعلن رئيس وزراء لبنان تمام سلام اعتزام لبنان الانضمام لمبادرة طريق الحرير وتوقع أن تعزز هذه العلاقات بمشروع طريق الحرير ، وأضاف أن لبنان يتطلع لدور مركزي في طريق الحرير الذي تؤسسه الصين.

وفي ايلول ٢٠١٧، وقّع وزير الاقتصاد والتجارة رائد الخوري مذكرة تفاهم بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة الجمهورية اللبنانية حول "الترويج المشترك للتعاون في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحرية للقرن الواحد والعشرين."

واتّفق الجانبان من خلال هذه المذكّرة على العمل معا في اطار مبادرة الطريق والحزام لتحقيق أهداف التنمية المشتركة والاستفادة من قدراتهما المنبثقة عن الحوار السياسي والتكامل الاقتصادي وتبادل المنافع بين الشعبين لاحداث تعاون عملي ونمو مستدام يمكّن الجانبين من تعزيز علاقتهما السياسية وروابطهما الاقتصادية واقامة تواصل بين شعبيهما.

وتنصّ المذكّرة على تعاون الجانبين في مجالات ذات اهتمام مشترك منها النقل واللوجستيات والبنى التحتية، الاستثمار والتجارة، الطاقة والطاقة المتجدّدة والتبادل الثقافي والتبادل بين الشعوب، الصحة والرياضة.

كما تمّ التوقيع على اتفاقيتين للمنطقة الاقتصاديّة الخاصّة في طرابلس مع غرفة التجارة الصينيّة ومنطقة نينشوان التكنولوجيّة.

توسيع مرفأ طرابلس وزيادة الاستثمارات فيه والتفكير جديّاً بتشغيل مطار القليعات وإعادة إحياء محطات القطار وسكك الحديد ما هي إلا خطوة الميل في طريق ألف ميل الحرير.

وكان أكد رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري، في نيسان ٢٠١٧ خلال رعايته مؤتمر طريق الحرير "حزام واحد وطريق واحد في لبنان"، الذي استضافه مقر اتحاد الغرف العربية "مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي"،أكد أنّ "تلاقي الحضارات والثقافات والأديان هو الطريقة الوحيدة لمكافحة التطرف والتعصب والعنصرية والانعزال".

وأشار إلى أنّ "الاستثمار في لبنان اليوم يعني الاستعداد لإعادة الإعمار في سوريا"، معتبرا أنّ "إعادة إعمار سوريا هو جزء من عمل لبنان بعد انتهاء الأزمة السورية وعودة اللاجئين"،

وشدد على أنّ "الأمن والاستقرار في بلدنا هما الأولوية القصوى للحكومة اللبنانية، وهما ما ينبغي أن يكون أولوية لكل من يريد أن يحافظ على هذه القيم في العالم اليوم"، مؤكدا أنّ "لبنان أهم من أن يترك وحيدا، فهو نموذج للتعايش والحوار وهو النموذج لتسوية سياسية تسعى إليها الكثير من الأزمات في المنطقة اليوم"، لافتا إلى أنّ "خيارنا هو سلوك طريق الأمل وتحقيق الاستقرار والتنمية وهذا هو الاتجاه الوحيد الذي يقودنا جميعا إليه "طريق الحرير".

وأكد أنّ "العلاقات بين لبنان والصين قديمة وقد تطورت مع نمو النقل والاتصالات، ولبنان شكل نقطة تلاق بين الغرب والشرق".

هذه المشاريع هدفها وضع لبنان على خريطة طريق الحرير، لا بل شق هذه الطريق عبر لبنان "للافادة من موقع لبنان الاستراتيجي نظرا إلى الدور المرتقب والمتوقع من الصين في مساهمتها في إعادة إعمار سوريا والعراق". ويبدو أن الصين تعرف أهمية لبنان على هذا الصعيد، فخصصت له

ملياري دولار لإقامة مشاريع يحتاج اليها، خصوصا في البنى التحتية. إلا أن هذه الاموال تنتظر أن يتلقف المعنيون في لبنان المبادرة واقتراح المشاريع الملحة التي نحتاج الى درسها مع الجهات الصينية التي ستقدم التمويل بفوائد لا تذكر على فترة ٣٠ سنة.

رابعا"- العلاقات التجارية بين لبنان والصين :

أن العلاقات الاقتصادية والتجارية اللبنانية-الصينية تسير في اتجاه واحد حالياً، حيث أن الصادرات اللبنانية الى الصين لم تتخط ١٧ مليون دولار عام ٢٠١٧ مقابل واردات بلغت ١,٨٨ مليار دولار، ما يجعل من الصين الشريك التجاري الأول للبنان، والميزان التجاري في عجز كبير لصالح الصين.

احصاءات سنوية

نوع التقرير:	**حسب البلدان والأقسام التعريفية HS1**
البلدان:	**صين**
سنة:	**2017**
مدى المعلومات:	**من ٢٠١٧/١/١ الى ٢٠١٧/١٢/٣١**

			استيراد				تصدير			
Country	HS	شرح مختصر	$ ألف	مليون ل ل	طن الصافي	%	$ ألف	مليون ل ل	طن الصافي	%
صين	01	**حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية**	1,187	1,791	225	0 %	0	0	0	0 %
	02	**منتجات المملكة النباتية**	50,494	76,146	41,104	3 %	47	71	6	0 %
	03	**شحوم وزيوت حيوانية أو نباتية ومنتجات تفككها؟ دهون**	584	881	230	0 %	4	6	1	0 %
	04	**منتجات صناعة الأغذية؟ مشروبات؟ سوائل كحولية وخل؟ ت**	24,420	36,825	16,600	1 %	585	882	67	3 %
	05	**منتجات معدنية**	1,534	2,313	4,037	0 %	135	204	1,031	1 %
	06	**منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة به**	65,647	98,996	40,746	3 %	37	56	7	0 %
	07	**لدائن ومصنوعاتها؟ مطاط ومصنوعاته**	134,377	202,640	64,101	7 %	950	1,432	1,997	6 %
	08	**جلود خام (صلال) وجلود مدبوغة؟ جلود بفراء؟ مصنوعات**	31,213	47,069	3,981	2 %	2	4	0	0 %
	09	**خشب ومصنوعاته؟ فحم خشبي؟ فلين ومصنوعاته؟ مصنوعات**	20,783	31,341	25,150	1 %	0	0	0	0 %
	10	**عجائن من خشب أو من مواد ليفية سليلوزية أخر؟**	31,186	47,028	25,159	2 %	31	47	145	0 %

		ورق وك								
	11	مواد نسجية ومصنوعاتها	232,170	350,112	31,788	12 %	59	89	11	0 %
	12	أحذية وأغطية رأس؟ مظلات مطر ومظلات شمس؟ عصي شمس وع	54,976	82,903	6,006	3 %	0	0	0	0 %
	13	مصنوعات من حجر أو جص أو إسمنت أو حرير صخري أو ميكا	66,777	100,700	126,365	4 %	0	0	0	0 %
	14	لؤلؤ طبيعي أو مستنبت وأحجار كريمة أو شبه كريمة وم	10,723	16,170	796	1 %	0	0	0	0 %
	15	معادن عادية ومصنوعاتها	233,366	351,916	247,528	12 %	13,101	19,757	3,374	77 %
	16	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية؟ أجزاؤها؟ أجهزة تسجيل	595,158	897,498	86,204	32 %	1,943	2,930	101	11 %
	17	معدات نقل	89,327	134,706	21,777	5 %	0	0	0	0 %
	18	أدوات وأجهزة للبصريات أو للتصوير الفوتوغرافي أو ال	48,605	73,297	3,347	3 %	12	18	2	0 %
	19	أسلحة وذخائر؟ أجزاؤها ولوازمها	157	237	17	0 %	0	0	0	0 %
	20	سلع ومنتجات مختلفة	185,787	280,167	46,030	10 %	124	186	4	1 %
	21	تحف فنية؟ قطع للمجموعات وقطع أثرية	638	963	154	0 %	0	0	0	0 %
المجموع			**1,879,110**	**2,833,699**	**791,343**		**17,030**	**25,682**	**6,746**	

تأتي في طليعة السلع المستوردة من الصين المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات الإلكترونية والكهربائية والمنسوجات والأحذية، ومنتجات البلاستيك والمركبات وقطع الغيار وغيرها الكثير. وفي المقابل، فإن سلة التصدير من لبنان إلى الصين تتضمن في معظمها مواد أولية للصناعة وتحديدا" الجلود وكسر المعادن إضافة الى كميات متواضعة من المنتجات المعدنية والبلاستيكية والمنتجات الغذائية ومنتجات صياغة الذهب والمجوهرات.

من المهم أن تنال الصادرات اللبنانية الامتيازات نفسها الممنوحة لمستوردات لبنان من الصين. حيث أنّ المنتج اللبناني لا يلقى معاملة تفضيلية من قبل الصين على غرار منتجات دول أخرى، كزيت الزيتون مثلاً حيث تفرض الدولة الصينية عليها ضريبة تصل إلى ٤٠ في المئة، في حين تُمنح دول الاتحاد الأوروبي إعفاءات ضريبية على المنتج نفسه. لذلك من المهم إزالة المعوقات وتخفيف الرسوم وتسهيل دخول المنتجات اللبنانية إلى الأسواق الصينية و العمل على

تحسين فرص ومجالات التصدير التي هي في الواقع أقل بكثير من الإمكانيات الفعلية للبنان، من خلال توقيع اتفاقيات لتبادل المنافع والامتيازات أسوة بما قام به العديد من الدول العربية خلال العامين الماضيين، حيث تم توقيع عدد كبير من اتفاقيات التعاون المتخصصة بشتى القطاعات والمجالات. خصوصاً أنّ لبنان من الأسواق الواعدة التي تنظر إليها بكين وفيها الكثير من الفرص الاستثمارية، لا سيّما بعد الاكتشافات النفطية الجديدة في منطقة المتوسط، كما أنّ لبنان يمكن أن يجني فوائد جمّة من خلال الحضور مع الصين في أكبر مصرف استثماري في العالم مع ما يعني ذلك من فرص تمويل، وخصوصاً أنّ البنية التحتية في لبنان في حاجة إلى ما يقارب ١٠ مليارات دولار.

وبحسب وزارة الإقتصاد والتجارة، تم وضع قائمة بالصادرات التي للبنان والصين مصلحة مشتركة فيها، والتي يرغب لبنان بأن تكون لها معاملة تفضيلية وأكثر، تحديدا في فئات المنتجات التالية: المنتجات اللبنانية التقليدية كاللبنة والجبنة والخضار والفاكهة المعدة والمكسرات المنتجات الحيوانية أو النباتية والزيوت مثل زيت الزيتون والنبيذ.

وفيما يتخوف البعض من إغراق السوق اللبنانية بالبضائع الصينية ومنافسة الصناعة اللبنانية، يشير السيد عدنان القصار رئيس مجموعة فرنسبنك، إلى أن البضائع الصينية أصبحت أمرا واقعا، بدليل أن الصين أصبحت أكبر مصدر للسعودية ومصر والجزائر. ويلفت إلى أن علينا أن نركز على صناعات يمكن أن تنافس، وفيها قيمة إضافية مثل الصناعات الزراعية والنبيذ والحلويات، مذكرا بأنه في إطار فعاليات "بيروت إلى بكين"، أبدت شركات صينية اهتمامها بزيت الزيتون اللبناني ودبس الخروب ومنتجات لبنانية أخرى.

خامسا": مجالات التعاون في دول الحزام :

- ضرورة زيادة التعاون في المجالات التالية: لوجستيات النقل البري والبحري والجوي، التجارة، الصناعة، الزراعة والأمن الغذائي، المصارف، السياحة، الطاقة والطاقة المتجددة، والبنى التحتية.
- تنشيط التجارة، حيث أن تطوير البنية الاساسية لبلدان الحزام والطريق سيؤدي الى تعزيز التبادل التجاري بينها بلا شك وتقليص وقت وكلفة انتقال البضائع.
- تسهيل التواصل والتبادل المالي فمن المعروف أن سهولة تسهيل حركة رؤوس الاموال وتيسير التعاملات المالية يساهمان في دفع التعاون بين دول العالم وغياب هذا العامل يخلق الكثير من العقبات بين دول الجوار ونأمل أن تساهم طريق الحرير في حل هذه القضية.
- التبادل الحضاري بين شعوب المنطقة والذي يكتسب أهمية قصوى كونه عاملا" مهما" في زيادة الوعي بأهمية التواصل بينها وتعزيز العلاقات المشتركة على مختلف الصعد من اجل عالم يقوم على السلام والاحترام.
- رفع مستوى التعاون والتبادل بين الأفراد وتعزيز الوعي الفردي بأهمية التعاون مع أفراد مجتمعات طريق الحرير.
- تشجيع إقامة الفعاليات المشتركة والمعارض والندوات وحشد المشاركة فيها، بما يساهم في توفير فرص العمل ودفع عجلة التنمية.
- يجب على الدول الواقعة على طول الخط أن تعزز التعاون الجمركي المتمثل في تبادل المعلومات والاعتراف المتبادل بالمراقبة والمساعدة المتبادلة في إنفاذ القانون، والتعاون الثنائي المتعدد الأطراف في مجالات الفحص والحجر الصحي والتوثيق والتصديق ونظام المقاييس وإجراءات المطابقة والمعلومات الإحصائية وغيرها.

- ينبغي تعزيز التعاون في الصناعات المستحدثة بما فيه التعاون المعمق في الجيل الجديد للتكنولوجيا المعلوماتية والبيولوجيا والطاقة الجديدة وغيرها من المجالات الصناعية المستحدثة وذلك في ما بين الدول الواقعة على طول الخط وفقا لمبادئ تكامل المزايا والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك.

سادسا": صناعتنا واقتصادنا وطريق الحرير :

على رجال الأعمال والصناعيين اللبنانيين أن يكونوا حاضرين جيداً، وأن يكونوا أصحاب خبرات كبيرة وأن يكونوا متسلحين بالتقنيات العالية في حال أرادوا النجاح في سوق تتمتع بتنافسية عالية كالسوق الصينية. إن معظم اللبنانيين يتجهون الى القطاع التجاري في علاقاتهم مع الصين ويتجاهلون القطاع الصناعي، وهو قطاع واعد جداً ويمكنهم الاستثمار فيه بأربحية. ومن الفوائد المهمة لهذه المباردة:

- فتح الطريق لعدد من المشروعات الاستثمارية والمشاريع الصناعية المشتركة في كلا البلدين Joint venture.
- إمكانية الجمع بين رأسمال دول الخليج والتكنولوجيا الصينية والموارد البشرية اللبنانية الكفوءة بحيث ان مبادرة الحزام والطريق ليست محصورة بطرف أو جهة معينة . الصين بادرت إلى اطلاقها ولاقت ترحيبا" وقبولا من العرب وهذا ما يفتح المجال لتحديد سبل التعاون المستقبلي بما في ذلك تنشيط الاستثمارات المفيدة لكلا الجانبين.
- الطاقة الانتاجية، إذ سيوفر التعاون طاقة انتاجية بأسعار تنافسية ومعداتها تتمتع بجودة عالية وترفق بنقل التكنولوجيا والتدريب، خاصة مع إعادة إعمار سوريا والعراق ، يفتح مجال الإستثمار في لبنان والإنتاج والقدرة الإنتاجية تسمح للإستعداد و تساعد حتى الشركات الصينية،

إضافة الى دخولهم المباشر بسوريا، إمكانية الإستفادة عبر لبنان بالمشاريع المشتركة او بالتجارة المباشرة .

- المزيد من فرص العمل من خلال دفع التصنيع ونقل التجارب والخبرات الوافرة في الغزل والنسيج والصناعات الخفيفة وغيرها من صناعات كثيفة العمالة.
- أفق واسع للتعاون بين الصين ودول طريق الحرير ذلك لأن كثيرا" من الدول المعنية تحتاج وتسعى الى تطوير الصناعات المختلفة وخصوصا في لبنان. والصين تمتلك أكبر القدرات الانتاجية في نحو ٢٢٠ من أصل ٥٠٠ نوع من السلع الصناعية الرئيسية ومستعدة لتصدير تلك القدرات ولنقل التكنولوجيا وتدريب الافراد لدعم التنمية الصناعية . وتتميز فى مجالات السكك الحديدية، والكهرباء، والبنية التحتية، ومواد البناء، والأجهزة المنزلية. وتساهم الصين بحصص مرتفعة من الإنتاج العالمي للصناعات الأساسية كصناعة الصلب و الألمونيوم ، و الصناعات التجهيزية و الاستهلاكية (في طليعتها صناعة اللعب و النسيج و الأحذية) والصناعة الالكترونية و المعلوماتية.
- التعاون في مجال الإبتكار والتطوير والأبحاث العلمية والصناعية، عبر الإستفادة من القدرات الصينية ومن الموارد البشرية اللبنانية (خريجي الجامعات)، وذلك إما بمختبرات ومراكز أبحاث مشتركة جديدة أو إتفاقيات بين مراكز أبحاث قائمة بين البلدين للتنسيق والعمل على مشاريع بحثية مشتركة او متكاملة.
- لبنك الاستثمار الاسيوي دور كبير حيث سيتركز عمله على تطوير العديد من الدول الآسيوية التي تعاني من ضعف بنيتها الأساسية نتيجة ضعف قدراتها المالية .على أن يعمل البنك بالتعاون مع جهات دولية كالبنك الدولي على توفير الأموال اللازمة لمشاريع البنية الأساسية في هذه الدول . والعمل ايضا"مع القطاع المصرفي الناشط داخل لبنان ومحيطه وأوروبيا" لتنشيط

التمويل الإنتاجي والحركية الإقتصادية وتسهيل التبادل التجاري بين الدولتين وعبر لبنان مع دول أخرى وبالتالي إستفادة الطرفين من رؤوس الأموال في كل من البلدين ومن الفرص المتاحة للتمويل والتنمية المستدامة.

- العمل على إبرام اتفاقية او اصدار قرار بهدف زيادة التبادل التجاري الى قيمة محددة بالدولار يناقش ويحدد بشكل يرضي الطرفين (١٠٠ مليون $ كمثال) بحيث ان هذا الرقم لن يؤثر على حجم السوق الصيني الهائل، بالمقابل لن تعمل الدولة اللبنانية على الحد من الإستيراد لكن يجب ان يعاد النظر فيه للحد من الفجوة الكبيرة والعجز في الميزان التجاري الكبير لصالح الصين اذ بلغ حجم الاستيراد لعام ٢٠١٧ ٧٩١,٣٤٣ طن بقيمة ١,٨٧٩,١١٠,٢٨٤ دولار اما التصدير الى الصين فقد بلغ ٦,٧٤٦ طن بقيمة ١٧,٠٣٠,٠٠ دولار
- من ضمن مجالات التعاون الممكنة، تقديم المساعدة في مجال المناطق الصناعية، عبر قروض وهبات ومساعدات تقنية إن لجهة إنشاء المناطق الجديدة او تأهيل المناطق القائمة.
- دعوة الصين لأخذ مصالح الدول المحيطة والمعنية بطريق الحرير بشكل يسمح لهذه الدول للإستفادة الجدية والفارقة من المبادرة الصينية.
- مع عودة الصين الى التنمية الداخلية بحيث ومع وضع العديد من العراقيل الجديدة بوجه المصدرات من المنتجات الصينية، يجب على الدولة الصينية ان تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي في الصين ووضع تسهيلات خاصة للمستثمرين اللبنانيين داخل الصين.
- ان وجود عامل الإنتشار اللبناني الكبير في العديد من دول العالم (رأسماليين، مستثمرين..) هو عامل إيجابي ومساعد على إفادة التبادل التجاري بين الصين والدول المعنية .

- إمكانية الإتفاق على استيراد سلع نصف مصنعة من الصين (Semi-Finished) وإستكمال تصنيعها في لبنان، لتصريفها محليا" او تصديرها الى الدول المعقود معها اتفاقيات تجارية، كالدول العربية او اوروبا كمنشأ لبناني.
- التنسيق والتعاون في مجالات النقل والشحن الجوي والبحري والبري وإنشاء طرق المواصلات من طرقات وسكك حديد إضافة الى تمهيدات نقل الطاقة (بترول وغاز) .
- دخول مشاريع شراكة (BOT) او غيرها من عقود الشراكة بعد صدور قانون الشراكة رقم ٤٨ في ١٦ آب ٢٠١٧ الذي ينظم العلاقة بين المتعاقدين ويحفظ الحقوق.
- تشجيع إنتشار المطبخ اللبناني في الصين كما هو الحال مع المطبخ الصيني في لبنان خاصة ان المطبخ اللبناني مشهور ومنتشر في كافة انحاء العالم .
- تشجيع اقامة الفعاليات المشتركة والمعارض والندوات وحشد المشاركة فيها

أخيرا"، يمكن القول إن مبادرة "الحزام والطريق" هي استراتيجية كبرى تخدم المصلحة الصينية وتفيد العالم، خصوصاً الدول الواقعة على خطوط الحزام والطريق. إنها ليست مشروعاً ضخماً لتنمية الاقتصاد والتجارة فقط، على رغم اعتمادها آلية السوق، بل تمثل أيضاً الرؤى الاستراتيجية الشاملة للسلام العالمي والتنمية المستدامة، كما تجسد أفكار أصحاب النظر البعيد في دول العالم حول واقع البشرية ومستقبلها. وتسعى إلى تحقيق الالتقاء ما بين الاستراتيجيات التنموية في الدول المعنية.

المغزى المهم أيضا الذي لا يمكن تجاهله للمبادرة الصينية بالنسبة إلى العرب، يتجلى في الناحية غير المادية. صحيح أن الشرق الأوسط يشهد اليوم اضطرابات خطيرة وحروباً طاحنة، ما يشكل تحديات كبيرة لتنفيذ مبادرة "الحزام والطريق"، لكنه في الوقت نفسه يعطي هذه المبادرة قيمة أكبر، لأنها تتيح لبلدان المنطقة الفرصة لتكوين وحدة مصيرية مشتركة، تربط بينها مصالح تنموية

تشاركية، مثل شبكات المواصلات الحديثة، ومناطق التجارة الحرة، وأنابيب النفط والغاز، وقنوات كبرى لنقل المياه إلخ... فتجد في التعاون والتناسق بينها فوائد أكبر بكثير من التنابذ والتصارع، الأمر الذي قد يدفع صانعي القرار في المنطقة إلى إعادة النظر في سياساتهم حتى يحل مبدأ الكسب المشترك محل عقلية الغالب والمغلوب.

خاتمة:

من الأهداف المحورية التي تعمل وزارة الصناعة اللبنانية على تحقيقها نذكر، توسيع السوق المحلي عبر زيادة الانتاج وتخفيض الواردات، العمل على زيادة الصادرات الصناعية بإستمرار ورفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية داخليا" وخارجيا" و زيادة الاستثمار والتمويل في القطاع الصناعي. والمعادلة الضرورية لنجاح القطاع الصناعي اللبناني، كما أي قطاع صناعي صغير أو متوسط أينما كان تقوم على التخصصية والتكامل في الانتاج وتقسيم العمل إن داخل البلد الواحد او بين البلدان في إطار تبادلاتها التجارية، الأمر الذي يخلق مساحة تبادل وتفاعل لمصلحة الجميع بعيدا" عن المنافسة الشرسة المدمرة للكل.من هنا تأتي مبادرة احياء طريق الحرير لتصب في مصلحة تحقيق هذه الأهداف اذا صدقت النيات وفق ما سبق. وقد نصت الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي في لبنان "لبنان الصناعة ٢٠٢٥" ، في معظم أهدافها وأدواتها على السعي الى إيجاد مصادر مناسبة للمواد الأولية وفتح أسواق جديدة أمام السلع اللبنانية وحل مشاكل التبادل التجاري وعراقيله والتوقيع على اتفاقيات جديدة لتوسيع أسواق المنتجات اللبنانية .لذلك تتقاطع وتتكامل أهداف واستراتيجية درب الحرير مع استراتيجية الوزارة. تبقى الحاجة الماسة إلى تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص من أجل العمل على تحقيق هذه الأهداف، كما يبرز دور العمل الحكومي أيضا حيث يقتضي أن تتطلع السياسة الحكومية إلى دور مركزيٍ في المسارِ الاقتصادي لطريق الحرير، وتحديد المجالات ذات الأولوية للتعاون بين لبنان والصين والمحيط، ووضع

مخطط تنموي متوسط وطويل الأمد، والتنسيق بين الوزارات كافة من اجل هذا الهدف ووضع آليات التعاون إضافة إلى الاستقرار السياسي ضمن المعادلة الضرورية التي ذكرناها سابقا" .

الكعكة كبيرة ومُغرية والفرص واعدة، لكنها لن تسقط كأمطار ربانية ما لم نسع إلى اقتناصها. عنوان الكعكة هو «طريق الحرير» وحجم المكاسب يُقدر بـ٢,٥ تريليون دولار، وما لم نتحرك ونخطط، ونُبادر فإننا لن نلتقط من الكعكة سوى بعض الفتات في أفضل الاحوال.